هل يتراجع الدور الإقليمي التركي:
قراءة في التحديات الداخلية والخارجية

أمجد أحمد جبريل
شيماء بهاء الدين

في إطار ما تشهده المنطقة العربية وإقليم الشرق الأوسط من تغيرات متلاحقة، تتزايد في الآونة الأخيرة الآراء والتحليلات القائلة بأن الدور الإقليمي التركي يتراجع، استنادا إلى عدد من المؤشرات الجزئية، ومنها: بروز أصوات داخل تركيا تطالب بالمصالحة مع مصر الرسمية، واضطرار تركيا لزيادة مشاركتها في التحالف ضد داعش رغم عدم الأخذ بشروط أنقرة التي ك ان أهمها إقامة منطقة عازلة شمال سوريا ، وبروز توتر في مجمل العلاقات الترك ية مع العالم العربي ، وخصوصا العلاقات الخليجية التركية – ما خلا علاقة أنقرة بالدوحة –، وزيادة تعرض المواطنين الأتراك لعمليات خطف في لبنان والعراق وغيرهما.

هذا فضلا عن المؤشرات الأخرى التي قد تشير إلى تراجع دور تركيا على الصعيد الكلي، ومنها: انتعاش الثورات المضادة في المنطقة العربية، وتراجع وضع أصدقاء تركيا في الإقليم، واضطرارهم إلى تقديم تنازلات لخصومهم (المقصود تراجع الإخوان المسلمين وقطر لحساب معسكر الثورات المضادة)، واهتزاز صورة تركيا نسبيا وخفوت جاذبية نموذجها السياسي الذي بات يتعرض لانتقادات متزايدة تحت دعوى التحول إلى سلطنة كاملة تعيد إنتاج التاريخ العثماني السلطوي ، وتصاعد موجة الحرب الدولية على الإرهاب التي تصب لمصلحة إسرائيل وإيران والنظم العربية المستبدة.

وفي المقابل يبرز الرأي الآخر القائل بأن الدور الإقليمي التركي لا يزال حاضرا وفاعلا في قضايا أخرى تمس البعد المعياري – الأخلاقي في السياسة التركية، ومن المؤشرات عليها: التصريحات القوية لرئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو بعد حادثة قتل صحفيي شارلي إيبدو ، والتي انتقد فيها التوظيف الإسرائيلي للحادث، خصوصا أن ما فعله بنيامين نتيناهو في حربه الهمجية الأ خيرة على غزة صيف

٢٠١٤ كان أفظع بكثير من قتل الصحفيين الفرنسيين، وزيارة الرئيس رجب طيب أردوغان إلى الصومال – التي أصر على القيام بها – بعد أيام قليلة من تفجير شباب المجاهدين في ٢٠١٥/١/٢٢ فندق في مقديشيو كان ينزل فيه أعضاء من الوفد التركي، وبروز أردوغان، فضلا عن الرئيس السابق عبد الله غل ، في صدارة المعزين في وفاة العاهل السعودي عبد الله بن عبد العزيز – رغم الخلاف السعودي – التركي العلني حول الملف المصري وملفات إقليمية أخرى–.

ورغم أنه يصعب حسم الجدل بشأن أمور كثيرة تحدث حاليا في تركيا سواء نتيجة تفاعلاتها الداخلية، أو نتيجة تفاعلها مع أحداث المنطقة العربية، فإن الأمر المؤكد هو أن هناك تحديات تواجه البلاد، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

تستعرض هذه المقالة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها تركيا في هذه المرحلة الانتقالية التي تمر بها المنطقة العربية وجوارها، في ظل ٣ متغيرات إقليمية أساسية: **أولها** المحاولات الحثيثة لإعادة تشكيل النظام الإقليمي في المنطقة، عبر الحرب على الحركات الإسلامية السياسية، خصوصا منذ منتصف عام ٢٠١٣ (لاسيما حركة الإخوان المسلمين)، وكذلك الحرب الصريحة على الحركات الإسلامية العنيفة (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" بخاصة).

أما المتغير **الثاني** فهو الثورات المضادة المدعومة إقليميا ودوليا (في اليمن وليبيا ومصر)، التي من شأنها توليد أمرين أساسيين؛ أحدهما عنف داخلي متصاعد تقوم به جماعات عنيفة سواء كانت ذات أساس محلي، أو ذات أساس أوسع (إقليمي أو عالمي). والأمر الآخر استدعاء التدخلات الدولية الخارجية في المنطقة وزيادتها عبر بوابة "الحرب على الإرهاب "، التي باتت متغيرا حاكما يكاد يهيمن على السياسات الإقليمية والعالمية في إطار توظيفات وتكتيكات مختلفة ، لا سيما بعد حادثة الاعتداء على الصحيفة الفرنسية في باريس ٧ يناير ٢٠١٥، التي كانت نشرت رسوما مسيئة للنبي صلى الله عليه وسلم، ثم أعادت نشرها ثانية بعد الحادث.

أما المتغير **الثالث** فهو صعود الدورين الإسرائيلي والإيراني وتزايد محاولة التأثير بطرق مختلفة في مسار الأزمة السورية ، التي تلعب دورا مفصليا في جهود إعادة تشكيل النظام الإقليمي في المنطقة ، وكذلك الأزمة العراقية الممتدة فصولا منذ

احتلال بلاد الرافدين ربيع ٢٠٠٣، ناهيك عن تصعيد التأزيم في الساحة اللبنانية التي باتت مرآة للأزمات الإقليمية، لا سيما بسبب دور حزب الله المتصاعد في سوريا.

إذ تلجأ إيران والكيان الإسرائيلي إلى عمليات استعراض القوة، وذلك بهدف إجهاض الثورات العربية وعرقلة مساعي التغيير في المنطقة، وإبعاد الخطر عن الداخل الإيراني والإسرائيلي. ويترافق ذلك مع إطلاق حملات الدعاية المكثفة وشن الهجوم الدبلوماسي على الخصوم، وتوظيف استخدام القوة العسكرية و إجراء المناورات العسكرية التدريبية لتحسين المكانة الإقليمية وإرهاب الخصوم.

ورغم اختلاف الدوافع والتصورات الإيرانية عن نظيرتها الإسرائيلية، فإن كلتا الدولتين لا تريد تغييرا في موازين القوى الإقليمية، خصوصا إذا كان يعني صعودا لقوى إسلامية سنية شعبية، سواء كانت سياسية معتدلة أم راديكالية عنيفة، ربما لأن ذلك يصب في المحصلة الأخيرة في مصلحة تركيا، الرأس الإقليمي الثالث في المنطقة؛ إذ إن أي تغيير ديمقراطي أو إسلامي يصب أيضا في مصلحة أنقرة.

وبهذا المعنى فإن هذه القوى الإقليمية الثلاث تتصارع فيما بينها لتحسين مكانتها الإقليمية وحفظ مصالحها وبقائها، وأمنها الذي يتأثر لا محالة بالوضعين السوري والعراقي بشكل خاص، والأوضاع في مصر وفلسطين وليبيا والخليج العربي بشكل عام.

تركيا في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وملا حظة ما أحدثه من تغير في السياسة الخارجية التركية باتجاه مزيد من التقارب مع دوائر جواره الحضاري الإسلامي، برزت التساؤلات حول إمكانية أن تصب هذه السياسة التركية باتجاه تغيير أوسع، سواء على مستوى الأمة أو المستوى العالمي، لا سيما بما يتوافق مع الخطاب التركي الطامح إلى ذلك.

ومن ثم تعد مرحلة الثورات العربية بما أحدثته من تحريك للماء الراكد محطة فاصلة في مسار السياسة الخارجية التركية ومستقبلها؛ فقد كان الموقف التركي من أكثر المواقف الدولية والإقليمية مساندةً للثورات العربية.

وإنه لمن المعروف ما كان لدى الأنظمة العربية قبل الثورات من تحفظ إزاء تطوير علاقات مع أطراف إقليمية فاعلة لها تجارب ديمقراطية كتركيا . ومن ثم، جرت التوقعات بأن ظهور أنظمة ثورية من شأنه أن يحدث تغيرًا في توجهات السياسة الخارجية لدول الثورات العربية.

صحيح أن اضطرابات المرحلة الانتقالية في دول الثورات العربية لم تسمح بحصول تغير حقيقي، إلا أن ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات التي أجريت خلال تلك المرحلة – من صعود نخب ذات توجه إسلامي في دول الثورات – قدمت فرصة لإحداث تغير حقيقي في مسار العلاقات العربية التركية . ويمكن القول إن مناخًا كهذا – بفرض أنه استمر دون عرقلة من قبل الثورات المضادة – كان من شأنه أن يقدم فرصة لسياسة خارجية تركية أكثر فاعلية في جوارها الحضاري العربي.

وعلى الجانب الآخر ولدت الثورات العربية – وما لحق بها من تطورات وصلت بها إلى مرحلة الأزمة – تحديات مهمة لنموذج السياسة الخا رجية لحزب العدالة والتنمية، على نحوٍ فجَّر الانتقادات الداخلية والخارجية له على أساس ما اعتُبر تراجعًا لسياسة تصفير المشكلات التي انبنى عليها التغير في التوجه الإستراتيجي التركي تجاه الخارج، وخصوصا تصاعد الخلافات مع النظام السوري، على خلفية ما يرتكبه من مجازر بحق شعبه الأعزل . ومن ثم مثلت السنوات الأربع الأخيرة (منذ ٢٠١١) ساحة مهمة لاختبار السياسة الخارجية التركية، ومآلاتها، وتحدياتها وفرصها المستقبلية.

وقد زادت وتيرة التحديات مع تراجع موضع النموذج الإسلامي في دول الثورات : مصر، تونس، ليبيا، وهو النموذج الذي تتبناه تركيا وإن كان بشكل يتناسب وخصوصية الحالة التركية . ليزداد الأمر تعقيدًا مع إطلاق التحالف الدولي ضد داعش، والذي تعاملت معه تركيا بكثير من الحذر.

ويمكن إجمال أبرز مصادر التحدي ات للسياسة الخارجية التركية في الداخل وفي جوارها الحضاري العربي فيما يلي:

أ-تحديات داخلية:

١-الانشغال بالخلافات السياسية الداخلية، وخاصة الخلاف بين جناحي السياسة التركية الرسمي وغير الرسمي (ممثلا في حركة "فتح الله جولن")، تلك الخلافات التي من شأنها أن تمثل – خاصة مع تصاعدها منذ عام ٢٠١٣– تحديًا حقيقيًا للسياسة الخارجية التركية، ذلك أن هذا الخلاف ليس ذا أبعاد داخلية فحسب، وإنما يحضر فيه البعد الخارجي بقوة. (مثال إبداء الحركة التحفظ على السياسات التركية تجاه القضية الفلسطينية والثورات، وكذلك التخوف من بعض الأمور فيما يخص الجوار الإيراني).

والمؤكد أن هذا الخلاف، يخصم من قوة تركيا الن اعمة التي مثلت مدارس حركة "جولن" وإعلامها ركنًا أساسيًا فيها.

٢- مستقبل النموذج الديمقراطي التركي ؛ إذ تعتمد تركيا بالأساس على نموذجها الديمقراطي كأهم عناصر قوتها الناعمة، وبالتالي يطرح السؤال الآتي نفسه: هل سيكون تحويل النظام التركي من برلماني إلى رئاسي تعزيزًا لهذا النموذج من خلال ما يعنيه النظام الرئاسي من فصل بين السلطات ؟، أم سيكون الأمر تكريسًا لحكم الفرد (الرئيس)، بما يؤدي إلى إضعاف فاعلية الدور التركي؟.

ويمكن أن يضاف إلى ذلك أيضا ما يثيره كثيرون بشأن حرية التعبير والصحافة وتقييد بعض وسائل التواصل الاجتماعي في تركيا، وذلك على ضوء قرارات الرئيس رجب طيب أردوغان، وعلى ضوء ما تواجهه المظاهرات من إجراءات قمعية، فضلا عن غموض القوانين التي صدرت مؤخرا في هذا الصدد.

ب- تحديات خارجية:

١-لم تتمكن السياسة الخارجية التركية قبل الثورات العربية وبعدها من إقامة كيانات تنظيمية إقليمية قوية يمكنها التفاعل بشكل استراتيجي مع السياسة الخارجية التركية. ورغم تأسيس مجالس للتعاون الاستراتيجي مع عدد من دول الجوار الحضاري لتركيا ، فإنها ما زالت كيانات وليدة لم تتمكن من مجابهة التطورات الإقليمية العاصفة.

٢- **التغيرات السلبية لصورة تركيا لدى الشعوب :** فقد اعتمدت السياسة الخارجية التركية منذ عام ٢٠٠٢ بشكل كبير على التواصل مع الشعوب ، لكن ما نشب من خلافات بين تركيا وبعض الأنظمة العربية على خلفية الموقف مما حدث في مصر عقب ٣ يوليو ٢٠١٣ انعكس بالطبع على تناول وسائل الإعلام العربية للشأن التركي، ومن ثم كان تبديل صورة تركيا لدى قطاعات من الشعوب العربية.

٣- **الموقف الإسرائيلي المعادي للسياسات التركية** إزاء العديد من القضايا ، إذ يعد من التحديات الرئيسة التي تواجه السياسة الخارجية التركية، خاصة تجاه القضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني. وذلك لاعتبارين:

الأول: غياب مواقف عربية مناهضة للسياسات الإسرائيلية على نفس نمط الموقف التركي، مما يضعف القدرة التركية على التأثير.

الثاني: التأثير المعروف لإسرائيل على سياسات القوى الكبرى ، ولاسيما الولايات المتحدة، وهو ما يضيف المزيد من الضغوط على السياسة الخارجية التركية.

٤-الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، التي تمثل تحديًا لتركيا من عدة أوجه:

-**حضور عنصر القوة الصلبة في الصدارة** . ورغم أن السياسة التركية لا تتجاهله تمامًا، فإنها لا تعتمد عليه بشكل كبير، و لا تتخذه استراتيجية رئيسية . وبرغم ما حققت تركيا من تقدم على صعيد المكانة العسكرية ، فإن ذلك لا يتوازن بحال مع حضور للقوى الدولية في المنطقة، التي انخرطت ولا تزال في توجيه ضربات لتنظيم داعش.

-**لم تكن داعش تمثل الخطر الرئيس على تركيا** (حيث لم تستهدف الداخل التركي على الأقل حتى الآن)، ولم تكن أنقرة بحاجة لاستدعاء خطر داعش، أو الدخول في مواجهة مباشرة معها . وبات على تركيا إدارة سياستها إزاء ذلك الأمر على نحو يقلل

مما قد يحدث من خسائر وتحقيق بعض المكاسب إن أمكن . وهنا كان اختيار تركيا توظيف التطورات باتجاه ما يخدم السياسة التركية تجاه القضية الكردية.

ومن ثم فإن موازنة تركية بين المسألة الكردية وتكوين رؤية شاملة بشأن الحرب على داعش يمثل تحديًا أساسيًا للسياسة الخارجية التركية.

-**ما تمثله الحرب على داعش ذاتها من ازدواجية معايير في تعريف الإرهاب**، حيث يتم تجاهل الإرهاب الإسرائيلي والإرهاب الشيعي الذي تقوم به الميليشيات المدعومة من إيران في أكثر من موضع في العراق وسوريا واليمن. وهو ما لا يتفق مع الرؤية التركية عامة وتصريحات المسئولين الأتراك خلال المرحلة الراهنة، والتي تتحدث عن الإرهاب وفق مفهوم أشمل مما يتبناه التحالف الدولي ضد داعش.

و**خلاصة القول** إن الدولة التركية تواجه تحديات داخلية وخارجية في هذه المرحلة.

ولئن كان الوقت مبكرا في حسم اتجاه تأثير هذه التحديات على النموذج التركي والسياسة الخارجية التركية ، فإنه يمكن القول إن احتمال نجاح أنقرة في التعامل مع هذه التحديات هو الأرجح ، على ضوء متابعة مسار حزب العدالة والتنمية وتجربته السياسية، وهذا ما ستكشف عنه الانتخابات البرلمانية المرتقبة في يونيو ٢٠١٥، التي ستكون مؤشرا مفصيلا على درجة نجاح الحزب، أو نجاح منافسيه في مشروعاتهم السياسية والاقتصادية، التي سيكون لها انعكاساتها الإقليمية المؤكدة ، بما يمكن من الإجابة عن سؤال تراجع الدور الإقليمي التركي أو تقدمه بناء على معايير أكثر وضوحا، وليس بناء على تفكير رغائبي ، كما يفعل كثير من يتناولون هذا الموضوع دون إيفائه ما يستحقه من التمحيص والدراسة.

٢٠١٥/١/٢٦